



تحليل سلسلة القيمة لإنتاج القمح شمال شرق سوريا ورقة سياسات

زكي محشي: زميل رئيسي- (مستشار) في معهد تشاتام هاوس، وباحث في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وأحد مؤسسي- المركز السوري لبحوث السياسات

المحتويات

3	مقدمة
4	القسم الأول: المنهجية والإطار التحليلي للبحث
5	القسم الثاني: مدخلات عملية إنتاج القمح
5	الأراضي الزراعية
6	البذار
8	السماذ
9	المبيدات والأدوية الزراعية
10	المحروقات والمياه
13	القسم الرابع: بيع وتسويق القمح
15	توصيات سياساتية

مقدمة

يعتبر القمح من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية في سوريا وذلك لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل لسكان الريف، ومساهمته الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، إضافة إلى دوره المتزايد في الصادرات الزراعية خلال سنوات الألفية الثانية لغاية عام 2011 حين بلغ الإنتاج السنوي للقمح حوالي 3.85 مليون طن مع وسطي استهلاك محلي 2.5 مليون طن مما أتاح فائض للتصدير يقدر بـ 1.35 مليون طن. شكل القمح الطري حوالي 47% من إجمالي إنتاج عام 2011 ولم تتجاوز نسبة البعل 16% إلا أن الأزمة السورية أثرت سلباً على عملية إنتاج القمح ودينامياتها، إذ تشير الاحصاءات أن الإنتاج انخفض بشكل حاد ليصل عام 2018 إلى 1.2 مليون طن أي ما يغطي أقل من نصف الطلب المحلي، ويعود هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل منها غياب الدعم لزراعة القمح، شح الأمطار، دمار البنية التحتية من شبكات ري ومضخات مياه، صعوبة توفر السماد والبذار والأدوات الزراعية إضافة إلى انخفاض العمالة الزراعية نتيجة الأوضاع الأمنية والهجرة واللجوء والنزوح.²

تعتبر محافظتي الحسكة والرققة من أهم مناطق زراعة القمح في سوريا، إذ بلغ إنتاجهما عام 2011 حوالي 1.76 مليون طن أي 45% تقريباً من إجمالي الإنتاج في سوريا لينخفض عام 2018 إلى حدود 0.5 مليون طن بنسبة 42% من الإجمالي وبمعدل انخفاض بلغ 3.71% وفي عام 2020 ارتفع الإنتاج في هاتين المحافظتين مع تحسن موسم الأمطار ليصل إلى حوالي 1.1 مليون طن مع ارتفاع إنتاج القمح في إجمالي المناطق السورية إلى 2.7 مليون طن.⁴

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل عملية إنتاج القمح في الحسكة والرققة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجذرية التي طرأت على القطاع الزراعي في هذه المنطقة أثناء الأزمة. ويقوم التحليل على فهم كافة الأنشطة والفاعلين المنخرطين في سلسلة القيمة لإنتاج القمح بما في ذلك مدخلات الإنتاج، والعملية الإنتاجية، وعملية بيع وتوزيع القمح. ويحاول البحث أن يضع بناء على نتائج الدراسة التحليلية مقترحات سياساتية وعملية بما يحقق استقرار العملية الإنتاجية من حيث الكمية والجودة المطلوبة إضافة إلى تثبيت أسعار السلعة المدروسة بما يتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك ويحقق الربحية للمزارعين وذلك من خلال دعم المنتج النهائي أو دعم المدخلات في العملية الإنتاجية.

تقدم الدراسة في قسمها الأول مراجعة سريعة للأدبيات المتعلقة بسلسلة القيمة والتطرق إلى المنهجية والإطار التحليلي للبحث، ويركز القسم الثاني على مدخلات عملية إنتاج القمح بما في ذلك الأراضي الزراعية، والبذار، والسماد، المبيدات والأدوية الزراعية، والمحروقات، والمياه. أما القسم الثالث يحلل العملية الإنتاجية من حيث المشتغلين والدعم الفني والتقني المقدم إضافة إلى الأدوات والتجهيزات الزراعية. ويبحث القسم الرابع في عملية بيع القمح وتوزيعه ويتضمن ذلك فهم الفاعلين وسياسات التسعير والأسعار والتسهيلات المقدمة للمزارعين والوجهة النهائية للقمح وربحية المزارع والشاري. ويقترح القسم الأخير بعض التوصيات بناء على نتائج تحليل الأقسام السابقة ووجهة نظر الخبراء الذين تم مقابلتهم لأغراض هذا البحث.

¹ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المجموعة الاحصائية الزراعية عام 2011. متوفر على الرابط: http://www.moaar.gov.sy/site_ar/agristat/2011/2.pdf

² Food Agriculture Organization and World Food Programme (2018): "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic". Available at: <http://www.fao.org/3/ca1805EN/ca1805en.pdf>

³ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المجموعة الاحصائية الزراعية عام 2011 وعام 2018 متوفر على الرابط: <https://bit.ly/3fmZvw5>

⁴ Food and Agriculture Organization (2020): "GIEWS Country Brief: The Syria Arab Republic", May 2020. Available at: <http://www.fao.org/giews/countrybrief/country/SYR/pdf/SYR.pdf>

القسم الأول: المنهجية والإطار التحليلي للبحث

يعتبر Michael Porter أول من استخدم مفهوم سلسلة القيمة عام 1985 ضمن المؤسسات الصناعية بهدف تحليل الأنشطة المختلفة اللازمة للوصول إلى المنتج النهائي بما في ذلك المدخلات من المواد الأولية مروراً بالعملية الإنتاجية وانتهاءً بمرحلة المخرجات وبيعها إلى المستهلك النهائي، حيث أن لكل نشاط مجموعة من الفاعلين والمصادر والديناميات التي تؤثر على فعالية النشاط واستدامته. وعليه يتم عادة استخدام هذه المنهجية كأداة تحليل لمعرفة تكاليف كل نشاط من أنشطة سلسلة الإنتاج التي تخلق قيمة معينة، والعوامل التي تؤدي إلى زيادة أو انخفاض هذه التكاليف، وفهم ديناميات العلاقة مع الموردين والمستهلكين وبالتالي معرفة الميزة التنافسية للمنشأة.⁵

تطور استخدام مفهوم سلسلة القيمة ليشمل إضافة إلى تحليل الميزة التنافسية على مستوى المنشأة تحليلها على مستوى صناعة محددة أو على المستوى القطاعي والتركيز على العلاقات المعقدة ضمن شبكة واسعة من الفاعلين تتضمن منتجين، وجهات رسمية، وتجار، وموردين، ومستهلكين في هذه الصناعة أو القطاع. وتعكس علاقات القوى بين هؤلاء الفاعلين حوكمة سلسلة القيمة التي تحدد كيف يتم توزيع الموارد المالية والبشرية على طول هذه السلسلة.⁶ وقد تبني العديد من المنظمات منهجية سلسلة القيمة لتحليل العمليات الإنتاجية على المستوى القطاعي، ومن هذه المنظمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO-UN التي طبقت تحليل سلسلة القيمة لفهم الاختناقات وتحفيز الميزات التنافسية في حلقات سلاسل إنتاج السلع الغذائية والزراعية.⁷

تتبنى هذه الدراسة منهجية تحليل سلسلة القيمة لفهم عملية إنتاج القمح في الحسكة والرقعة، وتُعرف سلسلة القيمة للقمح على أنها مجموعة أنشطة متسلسلة تتضمن في مرحلتها الأولى الحصول على مدخلات الإنتاج بما في ذلك الأراضي الزراعية والبذار والسماد والأدوية الزراعية والمياه والمحروقات، وفي مرحلتها الثانية عملية زراعة القمح وما يرافقها من استخدام لقوة عمل وتجهيزات زراعية والحصول على دعم فني وتقني، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي بيع وتسويق محصول القمح من المزارعين إلى المشترين. وتقوم الدراسة في كل مرحلة من المراحل الثلاثة بتحديد شبكة الفاعلين وطبيعة العلاقات فيما بينهم وفهم سياسات كل منهم في تحديد قيمة المادة أو الخدمة المقدمة ومصادر حصولهم عليها إضافة إلى دراسة التشريعات والقرارات الناظمة، إن وجدت، للأنشطة المؤثرة في عملية إنتاج القمح.

إضافة إلى المعلومات الثانوية المتوفرة من خلال الدراسات والتقارير المنشورة حول إنتاج القمح في سوريا وتحديدًا في المناطق الشمالية الشرقية، تعتمد الدراسة بشكل أساسي على معلومات نوعية تم الحصول عليها من خلال مقابلات مطولة مع أشخاص مفتاحيين من المنطقة ومنخرطين بشكل مباشر في موضوع القمح وإنتاجه. وتمت المقابلات وفق استمارة تتضمن أسئلة مفتوحة في أربعة أقسام وتعتمد منهجية تحليل سلسلة القيمة. يحتوي القسم الأول معلومات عامة حول الخبر الذي تتم مقابلته من حيث المهنة والعمر والمستوى التعليمي، أما القسم الثاني فيتضمن أسئلة عن الأراضي المزروعة بالقمح من حيث المساحة والإنتاجية والملكية كما يحتوي هذا القسم على أسئلة عن البذار والسماد والمبيدات والمحروقات والمياه من حيث الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تسيطر على سوق هذه المواد والعلاقات فيما بينهم، سياسة التسعير لكل جهة، الطلب ومدى كفاية العرض على هذه المواد، الدعم الفني والتقني، إن وجد، إضافة إلى القرارات التي تؤثر على توافر هذه المواد وأسعارها. ويتضمن القسم الثاني أسئلة عن العمالة الزراعية المتوفرة من حيث التكلفة والمهارة، مدى توفر الأدوات الزراعية اللازمة وأسعارها والجهات التي توفرها إضافة

⁵ Porter, Michael. E.(1985): "Competitive Advantage: Creating a Sustaining Superior Performance", pp. 75-85, The Free Press, New York.

⁶ Kaplinsky, R. and Morris, M.(2003): "A Handbook for Value Chain Research", International Development Research Center (IDRC)

⁷ Attaie, H. and Fourcadet, O. (2003): "Guidelines for Value Chain Analysis in the Agri-food Sector of Transitional and Developing Economies", Prepared for Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Agri-Food Management.

إلى الدعم التقني أثناء زراعة القمح والجهة التي تقدمه. ويحتوي القسم الأخير من الاستمارة أسئلة حول المسؤولين عن عملية شراء القمح من المزارعين وتسويقه وسياسات الشراء والنقل والتسعير والبيع لكل مسؤول منهم.

شملت المقابلات خمسة أشخاص مفتاحيين خبراء في موضوع إنتاج القمح في الحسكة والرقعة، ويمكن تصنيفهم في ثلاثة مجموعات الأولى تضمنت مزارعي قمح، والثانية تجار قمح ومواد داخلية في زراعته، والثالثة مسؤول عن القطاع الزراعي في الإدارة الذاتية. وعمل البحث على استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه البيانات وتقاطعاتها مع معلومات ثانوية متوفرة عن الموضوع في محاولة للوصول إلى توصيات سياساتية عملية مبنية على هذه النتائج تخص كل نشاط من الأنشطة على طول سلسلة القيمة وبما يعظم المنفعة للمزارعين ويوفر القمح للمستهلك النهائي بشكل عادل من حيث السعر والكمية والنوعية. وتجدر الإشارة أن تحليل سلسلة قيمة إنتاج القمح الذي تركز عليه هذه الدراسة يعتبر الجزء الأول والأساسي من فهم سلسلة قيمة الخبز التي تتضمن أيضاً الأنشطة المرتبطة بالمطاحن والمخابز ونقاط بيع الخبز.

القسم الثاني: مدخلات عملية إنتاج القمح

يتضمن هذا القسم البحث في واقع الأنشطة والمواد اللازمة في زراعة القمح وكيفية تأثرها بالفاعلين والقرارات وتأثيرها على القيمة النهائية للقمح، كما يتطرق إلى فعالية الدعم المالي والتقني المقدم من قبل الجهات المسؤولة في المنطقة المدروسة.

الأراضي الزراعية

في عام 2011، بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالقمح في محافظتي الحسكة والرقعة حوالي 775 الف هكتاراً لينخفض إلى 675 الف هكتار عام 2019. وتختلف نسبة الأراضي المزروعة بالقمح إلى إجمالي الأراضي الزراعية حسب المنطقة، فقد أشار أحد المزارعين من الأشخاص المفتاحيين أن هذه النسبة تصل إلى 70% في منطقة القامشلي بينما أوضح مزارع آخر أنها لا تتجاوز 50% في منطقة الرقعة. كما ربط بعض الأشخاص المفتاحيين بين مساحة الأراضي المزروعة بالقمح ومردوديتها المادية للمزارع إذ أكد أحد مستثمري الأراضي الزراعية في منطقة الدرباسية أن استمرار الانخفاض في العائد لمزارعي القمح قد يؤدي إلى انخفاض نسبة الأراضي المزروعة بهذا المحصول إلى أقل من 35% من إجمالي الأراضي الزراعية في منطقة الجزيرة.

أما إجمالي إنتاج أراضي المنطقة المدروسة من القمح فيتأثر بعدة عوامل مترابطة فيما بينها أهمها الأمطار والعائد المادي من زراعة القمح إضافة إلى الدعم الفني المقدم، وقد تجاوز إنتاج القمح 1.75 مليون طن عام 2011 بينما انخفض إلى أقل من نصف مليون طن عام 2018. وتختلف إنتاجية الأرض من القمح بشكل كبير بين البعل والسقي إذ أشار الأشخاص المفتاحيين أن وسطي إنتاج دونم البعل حوالي 160 كغ من القمح بينما يبلغ وسطي إنتاج دونم السقي حوالي 315 كغ.

تعتبر ملكية الأراضي الزراعية بما فيها تلك المزروعة بالقمح في المنطقة المدروسة من الأمور المعقدة والتي تؤثر في بعض الأحيان على استدامة الإنتاج، فقد أوضح الأشخاص المفتاحيين أن هناك أشكال مختلفة للملكية منها ملكية خاصة بسند تملك وملكية بـ "وضع اليد" التي أدت إلى حصول الكثير من الفلاحين منذ بدايات الدولة السورية على أراض زراعية من المالكين الأصليين لقاء نسبة متفق عليها من الإنتاج يعطيها الفلاح لمالك الأرض، وتتفاوت هذه

⁸ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المجموعة الإحصائية الزراعية عام 2011. متوفر على الرابط:

http://www.moaar.gov.sy/site_ar/agristat/2011/2.pdf

⁹ Food Agriculture Organization and World Food Programme (2019): "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic". Available at:

<http://www.fao.org/3/ca5934en/ca5934en.pdf>

النسبة من قرية إلى أخرى لتبلغ وسطياً حوالي 12%. وفي بعض الأحيان وخاصة في مواسم الإنتاج المنخفض تحصل خلافات بين ملاك الأراضي والمزارعين على النسبة الواجب دفعها والتي تؤثر على ربحية مزارع قمح، وعادة لا تتدخل الإدارة الذاتية في هذه الخلافات التي غالباً ما يتم حلها بالطرق غير الرسمية عن طريق وجهاء المنطقة.

يوجد أيضاً في المنطقة المدروسة أراض أملاك دولة والتي تستثمر حالياً من قبل الإدارة الذاتية من خلال الجمعيات الفلاحية ليستفيد مزارعو هذه الجمعيات من العائد على الإنتاج. إضافة إلى ذلك يوجد أراضي مملوكة لما يعرف بـ "عرب الغمر" ويعود هذا النوع من الملكية إلى ستينات وسبعينات القرن الماضي حيث قامت الحكومة السورية آنذاك بانتزاع أراضي زراعية من ملاكها الأصليين في المنطقة وتوزيعها على أسر عربية حصرماً من محافظة الرقة ومن السكان الذين تسبب سد الفرات في غمر أراضيهم، كما تم تملك أراضي في جنوب الحسكة لبعض الأسر الأصلية في المنطقة من خلال ما يعرف بحق الانتفاع. ويطلق مصطلح "الحزام العربي" على ما قامت به الحكومة السورية في ذلك الوقت من إعادة توزيع الأراضي الزراعية على طول الشريط الحدودي مع تركيا لصالح فلاحين عرب قدموا من الرقة وحلب. 10 وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الذاتية ومنذ توليها زمام الأمور في المنطقة لم تعتمد على إجراء أي تغييرات جذرية في ما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية وخاصة بما يتعلق بموضوع عرب الغمر والانتفاع.

كما يلعب الإرث دور كبير في تحديد حجم الملكيات الزراعية، فقد أشار أحد الأشخاص المفتاحيين من منطقة الدرياسية أن حجم الملكيات في قريته والقرى المحيطة كانت تصل قبل سنوات إلى ثلاثة آلاف هكتار أما حالياً ونتيجة تقسيم الإرث بين الإخوة لا تتجاوز أكبر الملكيات الثلاثمائة هكتار، وبانخفاض وسطي مساحة الملكية الزراعية تنخفض ما يعرف بـ "وفورات الحجم" أي مزايا تكلفة الإنتاج المنخفضة للأراضي الواسعة. 11 كما يتأثر إجمالي حجم الملكيات الزراعية في المنطقة المدروسة بالقدرة على الوصول إليها، فقد أشار عدد من الأشخاص المفتاحيين إلى صعوبة الوصول إلى الأراضي القريبة من خطوط الجبهة بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية في مناطق زركان وتل تمر وعين عيسى— وتل أبيض. وأدى اجتياح تركيا والقوات المتحالفة معها مدينة رأس العين إلى خروج حوالي 440 ألف دونم من الأراضي الزراعية من سيطرة الإدارة الذاتية وبالتالي عدم قدرة وصول أصحابها إليها، وأضاف أحد الخبراء الذين تم مقابلتهم أن هذه الأراضي أنتجت حوالي 250 ألف طن قمح أرسلت كاملة إلى تركيا.

من وجهة نظر تحليل سلسلة القيمة للأراضي الزراعية كأحد أهم عوامل إنتاج القمح في المنطقة، تدل النتائج أعلاه على أن بعض المزارعين لديهم ميزة تنافسية في موضوع الأراضي تتمثل في الملكية الخاصة، والأراضي الواسعة، ونسبة مرتفعة من أراض السقي إلى البعل، بينما تشكل طبيعة الملكية عبء على مزارعين آخرين كالذين يملكون بـ "وضع اليد" وعليهم دفع نسبة من إنتاجهم إلى الملاك الأصليين. ولتحقيق نوع من الإنصاف من حيث ملكية وسائل الإنتاج، يمكن للجهات المسؤولة تقديم ميزة تنافسية للمزارعين الذين تشكل طبيعة أو شكل ملكيتهم للأراضي عبء عليهم من خلال نظام رسوم وضرائب عادل وفعال، فمثلاً يمكن فرض ضريبة محددة على حصة القمح لأصحاب الأراضي الذين لا يعملون بها وتستخدم حصيلة هذه الضرائب بدعم مزارعي القمح وخاصة من يملكون بـ "وضع اليد".

البذار

قبل الأزمة، كانت المؤسسة العامة لإكثار البذار التابعة للحكومة السورية هي المسؤولة عن إنتاج البذار المحسنة وتسويقها للمزارعين، وبلغ إنتاجها في هذه الفترة إلى حوالي 300 ألف طن لينخفض بشكل كبير في سنوات الأزمة ويصل إلى 35 ألف طن عام 2018، 12 وخلال الحرب لم يبق من 30 وحدة إنتاج بذار في سوريا سوى وحدة في حماة وأخرى

¹⁰ كوسه، همرفان (2019): "الحزام العربي: قصة أكبر عملية تغيير ديمغرافي في سوريا"، رصيف 22، متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2KCTpBq>

¹¹ وفورات الحجم في إطار إنتاج القمح تعني انخفاض تكلفة إنتاج القمح بالدونم الواحد كلما زاد حجم الإنتاج ومساحة الأراضي المزروعة

¹² Food and Agriculture Organization (2019): "FOA and DFID Collaboration to Recover the Seed Multiplication System in the Syrian Arab Republic". Available at: <http://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories-detail/en/c/1201280/>

في درعا.13 وبالتالي وخلال السنوات الأخيرة أصبح هناك مشكلة حقيقية في تأمين الكمية والنوعية الكافية من بذار القمح لكافة المناطق السورية بما في ذلك المنطقة المدروسة.

وأكد الأشخاص المفتاحيين أن الإدارة الذاتية تُعتبر أحد أهم الفاعلين في تأمين بذار القمح للمزارعين من خلال "شركة تطوير المجتمع الزراعي" التي لديها قسم "إكثار البذار" وهو مسؤول عن توزيع وتعقيم وغرلة البذار قبل بيعها إلى المزارعين. وتتعاقد الشركة مع عدد محدد من المزارعين للحصول على البذار اللازمة وتقوم ببيع جزء منها وتخزين الجزء الآخر في مستودعات احتياطية للسنوات القادمة. وأوضح أحد الخبراء من الأشخاص المفتاحيين أن الشركة تقدم لبعض المزارعين عقود محفزة لإنتاج بذار محسنة وبسعر شراء بلغ هذا العام 385 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد. بعد ذلك يقوم قسم "إكثار البذار" بتعقيم البذار وتعبئتها بكلفة تصل إلى 40 ليرة سورية لكل كغ. وبالتالي وبناء على أرقام هذا العام، تتكف الإدارة الذاتية ما قيمته 425 ليرة سورية على كل كغ من البذار وأكد جميع الأشخاص المفتاحيين أن سعر البيع للمزارع من قبل الإدارة بلغ 360 ليرة سورية، أي أن الإدارة تدعم سعر بذار القمح الموزعة على المزارعين بـ 65 ليرة سورية لكل كغ.

تقوم شركة تطوير المجتمع الزراعي بتوزيع بذار القمح بالسعر المدعوم على الجمعيات الزراعية المرخصة من الإدارة الذاتية كما يمكن للمالكي رخصة الأراضي الزراعية من الحصول على البذار المدعومة. وأشار أحد الأشخاص المفتاحيين ممن يعملون لدى الإدارة الذاتية أن إجراءات الترخيص سهلة نسبياً وليس هناك أي عراقيل أمام المزارع للحصول على رخصة الأراضي الزراعية وحتى إن كانت ثبوتيات المزارع ناقصة تكتفي اللجان المختصة بالكشف على الأراضي والتحقق من ملكية المزارع لها، وعليه تمنحه الرخصة. إلا أن عدد من الأشخاص المفتاحيين أكد أن عملية منح الرخصة قد تشوبها بعض الصعوبات المتعلقة بمساحة الأرض وموقعها وملكيته، وبالتالي فإن جزء من الأراضي غير مرخصة ولا تستطيع الحصول على البذار بالسعر المدعوم.

وتحدد الإدارة الذاتية كمية البذار المدعومة لكل مزارع حسب المساحة ولكن وسطياً فإنها تقدم 30 كغ بذار للاراضي السقي و20 كغ للأراضي البعل. إلا أن بعض الأشخاص المفتاحيين أشاروا إلى أن الأراضي قد تحتاج 40 او 45 كغ بذار وبالتالي يضطر الكثير من المزارعين حتى ممن يملكون رخصة أراضي زراعية للجوء إلى التجار أو استخدام المخزون الذاتي للبذار الموجود لدى بعضهم. كما أن الإدارة لا تستطيع حالياً بيع البذار لجميع المزارعين بأجل مما يضطر بعضهم من الذين يعجزون عن دفع تكاليف البذار مباشرة إلى الشراء من تجار السوق الذين يمكن أن يبيعوا البذار بالدين. وتجدر الإشارة إلى أن سعر كغ الواحد من بذار القمح في السوق يتراوح بين 450 و500 ليرة سورية. ويقوم التجار بشراء البذار من المزارعين وتخزينها للمواسم القادمة وبيعها بسعر أعلى بحوالي 25% من سعر الإدارة الذاتية من دون أن تستطيع الأخيرة فرض رقابة على الأسعار وعقوبات على التجار المخالفين. وأوضح بعض الأشخاص المفتاحيين أن بعض التجار يقومون بتهريب كميات لا بأس بها من بذار القمح إلى مناطق الحكومة السورية التي ترفض التعاون الرسمي مع الإدارة الذاتية في هذا الخصوص.

تدل نتائج المقابلات على وجود مشكلة في نوعية البذار المتوفرة، وأكد أحد المزارعين في القامشلي أن النوعية غير مقبولة وتؤثر بشكل كبير على الانتاج. ويعكس ذلك الواقع الضرب الذي سببته سنوات الحرب على عملية إكثار البذار وتطوير بذار محسنة، ويشير إلى قلة الإمكانيات الفنية والمادية لدى الإدارة للتصدي لهذا الموضوع على الرغم من أن لديها مركز بحوث في القامشلي لاستنباط أنواع جديدة من البذار ووجود مخابر لتحسين نوعية البذار الحالية إلا أنها مازالت بحاجة للكثير من التجهيزات للوصول إلى النتائج المرجوة من البذار المحسنة.

¹³ Food Agriculture Organization and World Food Programme (2019): "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic". Available at: <http://www.fao.org/3/ca5934en/ca5934en.pdf>

تشير النتائج أعلاه إلى ضرورة احتكار الميزة التنافسية لبذار القمح من قبل الإدارة الذاتية على أن تقوم الإدارة بإعادة توزيع هذه البذار بشكل عادل وفعال لكافة مزارعي المنطقة دون استثناء. ويمكن الوصول إلى هذا الاحتكار من خلال إنتاج وإكثار بذار محسنة من قبل الإدارة تنعكس إيجاباً على كمية ونوعية إنتاج القمح. وفي هذا المجال من الضروري توفير الدعم الفني والتقني والمالي من قبل المنظمات الدولية ومراكز البحوث الزراعية العالمية إضافة إلى التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص في حال توفر الخبرة اللازمة لديهم. إن إنتاج بذار محسنة ونوعية، وليس فقط القيام بعملية إكثار البذار، سيؤدي حُكماً إلى توجه الطلب من قبل المزارعين والتجار إلى هذه البذار. وفي الحالة المثالية يجب أن يتم عرض كمية من هذه البذار المحسنة بالسعر المدعوم بما يلي حاجة كافة المزارعين في المنطقة، إلا أن محدودية القدرات المالية وعدم القدرة على استدامة الدعم المادي للبذار يفضي— إلى ضرورة فتح قنوات تواصل مع التجار لبيعهم جزء من البذار المحسنة بسعر التكلفة والاتفاق معهم على بيع المزارعين بهامش ربح مقبول ومحدد.

السماذ

قبل الأزمة، كان السماذ يتوفر بشكل جيد للمزارعين في كافة المناطق السورية من قبل مصانع الشركة العامة للأسمدة في حمص حتى مع تحرير اسعاره عام 2008. إلا أن الإنتاج المحلي من السماذ انخفض حوالي 90% خلال سنوات الأزمة الأولى ليعود إلى الزيادة تدريجياً منذ عام 2018. وأدى هذا الانخفاض إلى عدم توفر السماذ في السوق بالكمية الكافية وارتفاع سعر المتوفر منه مما دفع نسبة كبيرة من المزارعين بما في ذلك مزارعي المنطقة المدروسة إلى عدم استخدام السماذ أو استخدامه بنسب قليلة، الأمر الذي أثر على إنتاج القمح من حيث الكمية والنوع. 14.

أشار عدد من الأشخاص المفتاحيين إلى أن الإدارة الذاتية تعمل على تأمين السماذ لمزارعي القمح في المنطقة بسعر أقل من السوق بحوالي 20%، إلا أن الكميات المطروحة من قبل الإدارة والمعروضة فقط للأراضي الزراعية المرخصة تغطي أقل من نصف حاجة المزارعين من هذه المواد، مما يدفع أغلبهم إلى الاعتماد على السوق والتجار لتأمين ما تبقى من حاجتهم للسماذ. وأوضح أحد الأشخاص المفتاحيين، وهو مسؤول في الإدارة الذاتية، أن الإدارة تعاني من صعوبات كبيرة في تأمين السماذ وخاصة بعد توقف شراء الأسمدة من الحكومة السورية قبل عامين مما اضطرها إلى الاعتماد على تجار ووسطاء للاستيراد من تركيا وإيران بالعملة الصعبة، مع العلم أن هناك بعض التجار في المنطقة يحصلون على السماذ من مناطق السيطرة تركية داخل سوريا ويبيعونه بسعر السوق. وأكد المسؤول أن الأسعار المرتفعة للسماذ نتيجة الاعتماد على الخارج وضعف الرقابة على الأسواق تعتبر من الأسباب الرئيسية لزيادة تكاليف الزراعة في المنطقة الشمالية الشرقية لسوريا.

تشير المقابلات إلى اختلاف واضح بين المزارعين من حيث كميات السماذ المستخدمة والطرق والأنواع الواجب اتباعها لتسميد الأرض، وقد يعود جزء من هذا الاختلاف إلى طبيعة الأرض والمنطقة الزراعية إلا أن جزء كبير منه متعلق أيضاً بقناعة المزارع بمدى فاعلية التسميد ومردوديته. فقد أوضح أحد المزارعين من القامشلي أنه يعتمد على خبرته الشخصية في الزراعة لتحديد كيفية الاستفادة من السماذ وأشار أنه يحتاج حوالي 25 كغ من السماذ للدونم الواحد من الأرض، بينما أشار مزارع آخر من ريف الرقة أنه وبناء على ممارسته الطويلة للعمل الزراعي يقدر حاجته من السماذ بحدود 75 كغ للدونم الواحد. وتعكس سيطرة الآراء الشخصية للمزارعين على كيفية استخدام السماذ الغياب الكبير لدعم فني وتقني فعال من قبل الإدارة. وأوضح المسؤول الذي تم مقابله من الإدارة الذاتية أن نسبة قليلة من المزارعين تستفيد من خدمات الوحدات الإرشادية التابعة للإدارة لتحديد كمية ونوعية السماذ اللازمة لأرضهم وذلك بسبب قلة الكوادر وضعف الإمكانيات. وشدد عدد من الأشخاص المفتاحيين إلى عدم وجود دعم فني للمزارعين بموضوع استخدام السماذ، وأشار أحدهم أن الدعم يقتصر على ما تقدمه مؤسسة إكثار البذار للمتعاقدين معها.

14 انظر المرجع السابق

يبين التحليل أعلاه أن التجار حالياً يمتلكون الميزة التنافسية فيما يخص توفير السماد لمزارعي القمح في المنطقة المدروسة، إذ أن الإدارة الذاتية أيضاً تعتمد عليهم لتأمين السماد من الخارج وبيعه بسعر مدعوم. وينعكس ذلك سلباً على تكلفة إنتاج القمح حيث أن التجار يمكنهم استغلال الوضع القائم ووضع هامش ربح مرتفع على تجارة السماد، كما أن تكلفة الاستيراد بالعملة الصعبة يمكن أن تشكل عبء كبير على اقتصاد المنطقة وخاصة مع استمرار التدهور في قيمة الليرة السورية. ولتحويل الميزة التنافسية لصالح المزارعين يمكن على المدى القصير أن تقوم المنظمات الدولية بمساعدة أجهزة الإدارة الذاتية على تقديم الدعم الفني والتقني للمزارعين بخصوص السماد مما يتيح إمكانية معرفة الكمية والنوعية المطلوبة لزيادة الإنتاجية وبالتالي تقدير تكلفة استيراده من الخارج ومقارنتها بالإمكانات المتاحة، ويمكن للإدارة أن تتعاون مع القطاع الخاص لاستيراد المطلوب بهامش ربح مقبول على أن يتوافق ذلك مع تشديد الرقابة السعرية في السوق المحلي. أما على المدى الطويل، يجب تخصيص الدعم والموارد لإنتاج الأسمدة محلياً مما يحد من أثر زيادة أسعار السماد المستورد على تكلفة إنتاج القمح.

المبيدات والأدوية الزراعية

قبل الأزمة، كان جزء أساسي من عمليات مكافحة الآفات والحشرات التي تؤثر على محصول القمح تتم بشكل مباشر ودعم كامل من وزارة الزراعة، وكان هناك تنسيق على المستوى البحثي بين الهيئة العلمية للبحوث الزراعية في الوزارة والمركز الدولي للدراسات الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) وتم تنفيذ العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالطرق المثلى لمكافحة آفات القمح مثل حشرة السونة. وعادة كانت تقوم مديريات الزراعة المنتشرة في كافة المحافظات السورية بتشكيل لجان من الفنيين من مصلحة الوقاية التابعة لمديرية وقاية المزرعات في الوزارة وذلك لرصد ومراقبة انتشار الآفات الزراعية وإعلام المديريات في حال ضرورة التدخل من قبل الوزارة بالمبيدات والأدوية الزراعية. وتجدر الإشارة أن تدخل وزارة الزراعة آنذاك كان يتم لدرء خطر آفات واسعة الانتشار فقط وليس على مستوى الدعم بالأدوية الزراعية التي كان المزارعون يشترون معظمها من القطاع الخاص، كما أن استخدام بعض المبيدات من قبل الوزارة كان يضر أحياناً إنتاجية أراض القمح.

أوضح مسؤول الإدارة الذاتية من خلال الإجابة على استمارة البحث أن الإدارة تحاول في الوقت الحالي تأمين المبيدات لمكافحة الآفات القاتلة مثل دودة السونة وتقديمها بشكل مجاني لبعض المزارعين، إلا أنها لا تمتلك الإمكانيات المالية الكافية لتأمين المبيدات والأدوية لكافة الآفات الزراعية مما يضطر المزارع للجوء إلى الصيدليات الزراعية الخاصة. كما أشار المسؤول إلى ضعف التعاون على مستوى المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الآفات، فمثلاً قامت تركيا خلال الموسم السابق برش مبيدات طاردة وليست قاتلة لحشرة السونة في أراضيها المتاخمة لأراضي الحسكة الزراعية مما زاد من عبء مكافحة هذه الحشرة على أجهزة الإدارة ومزارعي تلك المنطقة.

وأكد بدورهم الأشخاص المفتاحيين أن الإدارة الذاتية لا تقدم أدوية ومبيدات ويقوم معظم المزارعين بشرائها من الصيدليات الزراعية الخاصة المنتشرة في المناطق الزراعية. وأوضح المشاركون بالبحث أن هذه الصيدليات تشتري من تجار وبائعي جملة يعتمدون على البضائع المستوردة التي تدخل المنطقة من إقليم كردستان العراق ومن خلال معابر داخل سوريا مع مناطق سيطرة تركيا ومناطق الحكومة السورية. وهناك تنوع في المصدر الأساسي لهذه البضائع إذ يتواجد في السوق بضائع تركية وصينية وإيرانية إضافة إلى مبيدات تعبئة سورية. ويعتبر أحد الأشخاص المفتاحيين، وهو صاحب صيدلية زراعية، أن البضائع الصينية هي الأفضل جودة والأقل سعراً، بينما أشار آخر وهو تاجر قمح إلى أن المبيدات المعبأة في سورية هي الأفضل والأرخص تليها المبيدات الصينية. ويتم التسعير بشكل كافي من قبل تجار الجملة وأصحاب الصيدليات الزراعية مع غياب أي رقابة على الأسعار من قبل الإدارة الذاتية. وترتبط أسعار المبيدات والأدوية الزراعية بعدد من العوامل منها السعر في بلد المنشأ وتكاليف الاستيراد، هامش ربح تجار الجملة والمفرق، تدبذبات سعر الصرف إضافة إلى الكميات المطروحة في السوق. وأوضح تاجر قمح في منطقة درباسية أنه مع بداية

الموسم في شباط تكون المبيدات والأدوية متوفرة ولكن في نيسان تبدأ الكميات بالنفاذ وبالتالي يرتفع سعر ما تبقى من البضائع.

إضافة إلى غياب الرقابة على الأسعار أكد عدد من الأشخاص المفتاحيين أن الإدارة لا تقدم دعم فني للمزارعين بخصوص كمية ونوعية المبيدات والأدوية الواجب استخدامها بخلاف الدعم الذي كانت تقدمه وحدات الإرشاد الزراعي قبل الأزمة. وأوضح مسؤول الإدارة أنهم يركزون جهودهم حالياً ضمن الإمكانيات القليلة المتوفرة على مكافحة الآفات الرئيسية والتأكد من صلاحية الأدوية الطبية والزراعية التي تدخل المنطقة من خلال مخابر مزودة بأجهزة مناسبة في مدينة الحسكة، وأشار المسؤول أنه بالفعل تم اتلاف بعض الأدوية المنتهية الصلاحية في الموسم الماضي بعد أن تم رصدها واختبارها من قبل لجان تابعة للإدارة الذاتية.

يُعتبر التجار من أهم الفاعلين في سوق المبيدات والأدوية الزراعية في المنطقة المدروسة ويمتلكون الميزة التنافسية في هذه السلعة بما لديهم من قدرة على التحكم بالأسعار وفرض ما يناسبهم من هوامش ربح وخاصة من قبل التجار الكبار الذين هم على علاقة مع الموردين. وبالتالي يجب على الإدارة أن تعمل على إيجاد ميزة تنافسية لها للحد من استغلال بعض التجار للمزارعين، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية من خلال توسيع الكادر الفني للإدارة كماً ونوعاً ليقدّم الدعم التقني لكافة المزارعين فيما يخض المبيدات والأدوية الزراعية، ويساعد ذلك على تحديد متطلبات السوق وبالتالي يمكن للإدارة التعاون بشكل مباشر مع التجار على استيراد الكميات والأنواع المطلوبة وطرحها في السوق مع اعطاء هامش ربح مقبول للتجار مما يحد من عشوائية السوق ويضغط على باقي التجار لتخفيض أسعارهم.

المحروقات والمياه

لعبت المحروقات دوراً أساسياً في زيادة تكاليف إنتاج القمح منذ عام 2008 حين بدأت الحكومة السورية بتحرير تدريجي لأسعار المحروقات والسماذ، إلا أن الأزمة أدت إلى ارتفاعات حادة وغير مسبوقه بأسعار المحروقات نتيجة النقص الكبير في الكميات الأمر الذي أثر مباشرة في القطاع الزراعي من خلال الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج. كما شهدت سوريا خلال فترة الأزمة دمار كبير في شبكات الري مما أثر سلباً في قدرة العديد من المزارعين على سقاية أراضيهم الزراعية وخاصة أن ذلك ترافق مع مشكلة المحروقات وغياب قطع تبديل أو خدمات صيانة مضخات المياه إضافة إلى السرقة والتخريب التي تعرضت له هذه المضخات.¹⁵

وتشير نتائج المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين إلى عدم وجود مشكلة في الوقت الحالي من حيث توافر المحروقات والمياه لدى مزارعي المنطقة المدروسة، ولكن معظمهم أشار إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة شراء المحروقات من السوق لعدم كفاية ما هو مقدم من الإدارة المحلية بالسعر المدعوم، علماً أن الحاجة إلى المحروقات ترتبط طردياً مع قلة الأمطار لتشغيل مضخات الآبار. ويشير مسؤول الإدارة الذاتية على أنهم يقومون بتقديم مازوت بالسعر المدعوم بموجب رخص الآبار والجرارات بما يعادل 25 ليتر لكل دونم أرض تحتاج آبارها لمضخات كبيرة و15 ليتر لكل دونم أرض آبارها سطحية، إضافة إلى مخصصات للجرارات المرخصة تبلغ 200 ليتر مازوت بالسعر المدعوم مقابل كل 24 ساعة عمل. إلا أن مزارعين من الأشخاص المفتاحيين ومن لديهم الرخص المطلوبة أكدوا أن كميات المازوت المقدمة بالسعر المدعوم لا تصل دائماً إلى الكميات التي أشار إليها مسؤول الإدارة وتغطي غالباً حوالي نصف الحاجة من هذه المادة. وتجدر الإشارة إلى أن من لا يملك الرخص، وهم نسبة لا بأس بها من المزارعين في المنطقة المدروسة، لا

¹⁵ Food and Agriculture Organization (2019): "FOA and DFID Collaboration to Recover the Seed Multiplication System in the Syrian Arab Republic". Available at: <http://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories-detail/en/c/1201280/>

يحصل على المخصصات المدعومة مع العلم أن سعر ليتر المازوت المدعوم في الموسم الأخير بلغ 75 ليرة سورية بينما وصل سعره في السوق الحر إلى 250 ليرة سورية.

اعتبر أغلب الأشخاص المفتاحيين أن توفر المياه وحصتها من تكاليف إنتاج القمح يعتمد على عدة عوامل منها الموقع الجغرافي للأرض فمثلاً أشار مسؤول الإدارة الذاتية أن المناطق القريبة من السدود في الرقة تحصل على جزء من حاجتها للمياه من خلال دعم الإدارة لأراضي هذه المنطقة بقنوات ري ومحطات ضخ كهربائية وبالمقابل يدفع المزارع للإدارة رسوم ري تبلغ الف ليرة سورية عن كل هكتار سقاية ويكون لكل صاحب أرض الحق في السقاية مرة كل يومين. إلا أن معظم أراض القمح في المنطقة تعتمد على مياه الآبار والأمطار لري محاصيلها لذلك ترتبط وفرة المياه بغزارة موسم الأمطار كما ترتبط تكاليف الحصول على المياه من الآبار بأسعار المحروقات ومدى توفرها، كما تتأثر هذه التكاليف بشكل كبير بارتفاع أسعار قطع تبديل المضخات في حال تعطلها نظراً لارتباطها بسعر صرف الدولار، وأشار أحد الأشخاص المفتاحيين وهو تاجر قمح من منطقة الدرباسية أن نسبة كبيرة من مضخات المياه في أراضي الحسكة متوقفة عن العمل بسبب عجز المزارع عن تحمل تكاليف صيانتها وبالتالي يتوقف عن سقاية أرضه بالشكل المناسب.

تلعب الإدارة الذاتية دور أساسي في توفير المحروقات والمياه للمزارعين من خلال دعم سعر المحروقات وإصلاح شبكات الري، إلا أن ضعف الموارد ومحدوديتها لا تسمح بشمول هذا الدعم كافة المزارعين وتغطية جميع احتياجاتهم بشكل مستدام وقد يؤدي ذلك إلى فقدان الإدارة ميزتها التنافسية من حيث تأمين المحروقات والمياه وبالتالي دفع المزارعين إلى الاعتماد أكثر على السوق والشراء بأسعار مرتفعة. ولتجاوز ذلك يمكن دراسة تعديل سعر المحروقات المدعوم للمزارعين بهدف الوصول إلى سعر مستدام يمكن أن يكون أعلى من السعر المدعوم الحالي وأقل من سعر السوق، على أن تغطي الكميات بالسعر المدعوم الجديد كامل حاجة المزارعين من المحروقات. وقد تساهم هذه العملية بانخفاض سعر المحروقات في السوق نتيجة انخفاض الطلب عليها من قبل المزارعين في حال حصولهم على كامل حاجتهم من الإدارة. ومن جهة أخرى، على الإدارة أن تلعب دور أكبر في تأمين استمرار عمل مضخات المياه لدى المزارعين إذ يمكن أن تعيد تفعيل قروض إصلاح المضخات وفي حال عدم وجود سيولة مالية تستطيع الإدارة إبرام اتفاقات تعاون مع القطاع الخاص لإصلاح المضخات وتقسيط المبالغ المتوجبة على المزارعين بضمان من الإدارة، وبالتوازي مع ذلك يجب الاستمرار بالتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية في إصلاح وتطوير شبكات وأقنية الري حديثة وأنظمة جمع وتخزين مياه الجريان السطحي لخدمة أراضي المنطقة والتخفيف من أثر عدم اليقين المرافق لموسم الأمطار.

القسم الثالث: العملية الإنتاجية

يتضمن هذا القسم البحث في واقع الأنشطة خلال عملية زراعة القمح بما في ذلك العمل الزراعي وفعالية التجهيزات الزراعية المتوفرة إضافة إلى الدعم الفني المقدم للعمال الزراعيين وأصحاب الأراضي أثناء الزراعة، وكيفية تأثر هذه الأنشطة بالفاعلين والقرارات المتخذة من قبلهم في المنطقة المدروسة.

شهدت سوريا خلال سنوات ما قبل الأزمة انخفاضاً كبيراً في عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي من حوالي 1.4 مليون عام 2001 إلى أقل من 660 ألف عام 2011. ويعود هذا الانخفاض إلى عدد من العوامل منها الهجرة الداخلية والخارجية للعمال الزراعيين، وضعف ربحية العمل الزراعي وخاصة بعد البدء بتحرير أسعار المحروقات والأسمدة عام

¹⁶ المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل 2001-2011، دمشق - سوريا

2008. كما تشير العديد من الدراسات حول القطاع الزراعي في سوريا قبل الأزمة إلى معاناة اليد العاملة الزراعية من انتشار الأمية وضعف المستوى الفني والتقني الذي ترافق مع ضعف جهاز الإرشاد الزراعي وقلة عدد الفنيين. 17

خلال الأزمة تفاقمت المشاكل المتعلقة باليد العاملة الزراعية وخاصة الماهرة منها، حيث أوضح أحد الأشخاص المفتاحيين وهو صاحب صيدلية زراعية وممارس للعمل الزراعي أن المنطقة المدروسة شهدت موجات هجرة واسعة منها هجرة اليد العاملة الزراعية الماهرة إضافة إلى توجه الكثير من العاملين في القطاع الزراعي إلى التوظيف في مؤسسات الإدارة الذاتية الناشئة خاصة مع انخفاض مردودية العمل الزراعي. وأكد أغلب الأشخاص المفتاحيين على دور الهجرة الكبير في زيادة الصعوبة التي يواجهها أصحاب الأراضي الزراعية لتأمين العمال خلال سنوات الأزمة، وأشاروا إلى أن الهجرة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع أجرة اليد العاملة المتوفرة على الرغم من محدودية مهارتها. وفي هذا السياق، أوضح مسؤول الإدارة الذاتية أنهم حددوا قائمة بإجرة العمال قبل بدء موسم القمح للحد من ارتفاع أسعارها إلا أن ذلك لم يقترن برقابة حقيقية ومتابعة فعالة من قبل الإدارة على الرغم من إمكانية أي مزارع تقديم شكوى لمعاقبة عدم الملتزمين بهذه القائمة.

وتختلف طرق الدفع للعمال الزراعيين إذ يقوم بعض أصحاب الأراضي بإعطائهم جزء من إنتاج القمح، حوالي 7%، بينما يدفع لهم آخرون نقداً على شكل دفعات يومية بحدود 6 آلاف ليرة سورية ليوم العمل الكامل أو حوالي 3 آلاف ليرة على إنهاء العمل في كل دونم. واعتبر مزارعين من الأشخاص المفتاحيين أن هذه الدفعات تشكل عبء إضافي على مزارعي القمح مما يدفع جزء كبير منهم إلى محاولة الاعتماد على نفسه وأفراد عائلته لإنهاء العمل. وتجدر الإشارة أن جميع الأشخاص المفتاحيين أشاروا إلى الغياب الكامل لأي نوع من أنواع الدعم الفني والتقني من قبل الإدارة لتحسين مستوى العمال الزراعيين وتأهيلهم من خلال دورات تدريبية يشرف عليها أخصائيين زراعيين.

أما بالنسبة للتجهيزات والآلات الزراعية، أجمع كافة الأشخاص المفتاحيين على اعتماد المزارعين على القطاع الخاص لتأمين هذه التجهيزات دون أي دعم من الإدارة الذاتية التي لا تتدخل إلا من خلال تحديد بعض الأسعار وطلب الالتزام بها، فمثلاً حددت بدل عمل الحصادات بألفين ليرة سورية للدونم الواحد أو نسبة 3% من الإنتاج، إلا أن الالتزام ضعيف بهذه الأسعار نظراً لغياب الرقابة والمتابعة من قبل الإدارة. وعادة ما يستأجر المزارعين مستلزماتهم والتي تضيف في بعض الأحيان عبء كبير على تكاليف الإنتاج إذ أفاد مزارع من القامشلي أن تكاليف نثر البذار فقط تبلغ حوالي 8 آلاف ليرة سورية للهكتار الواحد. وأشار مزارع من ريف الرقة إلى وجود دعم من بعض المنظمات الدولية التي توجر المزارعين آلات زراعية بمبالغ رمزية، إلا أن هذا الدعم محدود ويبقى مقتصر على عدد قليل نسبياً من المزارعين في مناطق معينة.

إن الوصول إلى إنتاج يخدم مصلحة المزارعين يتطلب اعتبارهم الفاعل الرئيسي. في استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي كما يستلزم امتلاكهم الميزة التنافسية في عملية إنتاج القمح، وعلى باقي الفاعلين أن يقدموا الخدمات المساندة اللازمة للمزارع. إلا أن النتائج أعلاه تشير إلى أن مزارعي القمح في المنطقة المدروسة يخضعون لاتجاهات السوق وضغوطه سواء من حيث الحصول على العمالة المطلوبة أو استخدام التجهيزات الزراعية المناسبة مع غياب أي تدخل فعال من قبل مؤسسات الإدارة الذاتية. وفي هذا السياق يمكن للإدارة أن تدعم المزارعين من خلال ثلاثة مسارات، الأول هو التعاون مع المنظمات الدولية لتقديم دورات تأهيل فني وتقني للعمال الزراعيين والمنخرطين في العمل الزراعي من المزارعين وعائلاتهم، الثاني هو الدخول إلى سوق التجهيزات الزراعية من خلال إبرام اتفاقات مع القطاع الخاص من أجل تأمين هذه التجهيزات وتأجيرها للمزارعين بهامش ربح مقبول يحد من الاستغلال والعشوائية في السوق، أما

17 الخليل، فادي (2009): "القطاع الزراعي في سورية: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 31، عدد 1

المسار الثالث هو فرض رقابة فعالة على تكاليف العمال والتجهيزات الزراعية للالتزام بأسعار محددة تأخذ بعين الاعتبار قدرة المزارعين المالية وتحقيق هامش ربح عادل للعمال وأصحاب التجهيزات.

القسم الرابع: بيع وتسويق القمح

يتضمن هذا القسم الأنشطة المتعلقة ببيع وتسويق محصول القمح من قبل المزارعين وذلك من حيث المشترين بما في ذلك الإدارة الذاتية والتجار والحكومة السورية وآليات تحديد الأسعار وتسهيلات النقل والشراء وطريقة الدفع المتعارف عليها في المنطقة المدروسة، كما يتطرق القسم إلى الواجهة النهائية لمحصول القمح وربحية المزارع خلال الموسم.

أوضح الأشخاص المفتاحيين أن الإدارة الذاتية هي المشتري الرئيسي. لمحصول القمح في المنطقة وقدروا أنها تستحوذ على كمية تصل إلى حوالي 80% من إجمالي الإنتاج، وأشار مسؤول في الإدارة الذاتية أنه في بداية كل موسم تتخذ الإدارة إجراءات عديدة لشراء القمح منها تحديد الميزانية الكلية المتوفرة، وتجهيز الصوامع، وتحضير نقاط التسليم إضافة إلى تحديد سعر القمح بناء على مناقشات مطولة مع لجان الزراعة ودراسات منفذة من قبل لجان فرعية منتشرة في كافة أرجاء المنطقة المدروسة. وتعتبر الإدارة أن القمح حاجة آنية ضرورية لتوزيعها على المطاحن كما أنه سلعة استراتيجية من المهم تخزينها لسنوات قادمة وقد قامت بتأهيل وتخصيص حوالي 25 صومعة حبوب لهذه الغاية. على الرغم من وجود عدد من التقارير الصحفية التي تشير إلى أن الإدارة قامت في العام الحالي ببيع جزء من محصول القمح بعد شرائه من المزارعين إلى الحكومة السورية مع هامش ربح بلغ حوالي 6%، 18 فقد أكد مسؤول الإدارة للبحث أنه لا يوجد أي كمية تم بيعها للحكومة كونها لا تعترف بمؤسسات الإدارة كطرف رسمي يمكن التفاوض معه، وأكد أيضاً أن الإدارة لا تمنع المزارعين من بيع المحصول للتجار فهي تحدد سعر الشراء وترتك للمزارع تقدير الأنسب بالنسبة له.

يذهب جزء من المحصول إلى التجار الذين يقومون بشراء القمح من المزارعين وخاصة أصحاب الإنتاج القليل نسبياً بسعر أقل من سعر الإدارة بحوالي 10-20% حسب نوعية المحصول كون التجار هم من يتحملون تكاليف النقل والبيع ولدى أغلبهم ميزة الدفع المباشر لمستحقات المزارع فلا يضطر للانتظار طويلاً للحصول على قيمة محصوله. ويقوم التجار ببيع القمح إلى المطاحن الخاصة أو الإدارة الذاتية أو المراكز الحكومية بعد الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها لهم شراء وتجميع كميات كبيرة من المزارعين. وأشار بعض الأشخاص المفتاحيين أن نسبة قليلة من المزارعين تباع مباشرة لمراكز الحكومة السورية الموجودة في المنطقة، ويبن مزارع من ريف الرقة أن جزء لا بأس به من المزارعين يعطي محصوله كاملاً للدائنين تغطية لمستحقاتهم المتراكمة، كما أن نسبة لا تذكر من إجمالي مزارعي القمح تقوم بتخزين جزء من المحصول لبيعه لاحقاً.

يتحمل المزارع تكاليف نقل المحصول إلى مراكز التسليم التابعة للإدارة الذاتية، ويدفع مبلغ يتراوح بين 10 و 15 ألف ليرة سورية أجرة نقل الطن الواحد من القمح مع تكاليف التحميل والتزليل وذلك حسب بُعد المركز عن أرضه، ويضطر المزارع كذلك إلى دفع مبلغ إضافي يقدر بحدود 7% من إجمالي الأجرة عن كل يوم تتوقف فيه شاحنة النقل على دور مراكز التسليم وقد تتجاوز فترة الانتظار أكثر من أسبوع وفق ما أشار إليه مزارعين من الأشخاص المفتاحيين. وتسعى الإدارة الذاتية في كل موسم إلى تخفيض أجرة النقل، فقد تم بالاتفاق مع اتحاد النقل تحديد أجرة تبلغ 3 آلاف ليرة سورية لنقل طن واحد من القمح إلا أن السائقين لم يلتزموا بهذه التسعيرة. وقد شهدت أغلب مراكز التسليم ازدحاماً

¹⁸ مثال على هذه التقارير موقع بلدي نيوز (2020): "على وقع أزمة الخبز.. الإدارة الذاتية تباع القمح للنظام السوري". متوفر على الرابط التالي: <https://bit.ly/37eOJED>

شديداً في الموسم الماضي الأمر الذي أعاده مزارع وصاحب صيدلية زراعية في عامودا إلى تخوف المزارعين من الحرائق التي انتشرت في هذا الموسم ومسارة الجميع لنقل المحصول وبيعه.

حددت الإدارة الذاتية في الموسم الأخير سعر الكيلو الواحد من القمح بـ 0.17 دولار أميركي أي ما كان يعادل حوالي 425 ليرة سورية على سعر الصرف آنذاك، وأشار مسؤول الإدارة الذاتية أن المزارعين ورغبة منهم في تفادي أثر أي انهيار لقيمة الليرة السورية طالبوا بتحديد سعر الشراء بالدولار حين استلام الفاتورة، ووافقت الإدارة على ذلك. إلا أن فترة الانتظار بين تسليم المحصول وصرف الفاتورة تصل وسطياً إلى الشهر، وأثناء هذه الفترة ارتفعت قيمة الليرة وأصبح مبلغ 0.17 دولار يعادل 350 ليرة سورية، وحاول المزارعون دفع الإدارة إلى العدول عن ربط السعر بقيمة الليرة السورية والالتزام بمبلغ 425 ليرة سورية والذي تم الإعلان عنه عند التسعير، إلا أن الإدارة لم تستجب واستمرت بشراء المحصول على القيمة الجديدة لليرة معتبرة أن قرار ربط السعر بقيمة الدولار جاء بناء على طلب المزارعين بالدرجة الأولى، وعليه خسر المزارعون حوالي 20% من قيمة محصولهم. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السورية كانت تشتري القمح بمبلغ يقدر بـ 450 ليرة سورية للكيلو الواحد، لذا حاول بعض المزارعون بيع محصولهم للحكومة على الرغم من الصعوبات الإدارية وتكاليف النقل المرتفعة.

تمتلك الإدارة الذاتية القدرة على تحديد اتجاهات سوق القمح من خلال تسعيره، ففي حال طرحت سعراً تنافسياً يمكنها الاستحواذ على حصة رئيسية من المحصول في المنطقة ولكن في حال كان السعر لا يناسب المزارعين سيلجأ الكثير منهم إلى فاعلين آخرين لبيع محصولهم. وبالتالي يجب على الإدارة أن تحدد سعر شراء يوفر ربحاً عادلاً للمزارعين ويعطيها في الوقت ذاته ميزة تنافسية في سوق القمح. وبناء على الأشخاص المفتاحيين فإن سعر الشراء المحدد من قبل الإدارة من العوامل الرئيسية التي تحدد نسبة ربح مزارع القمح والتي تتراوح حالياً وحسب تقديراتهم بين 10 و35%. وتجدر الإشارة أن الإدارة يمكنها تحفيز المزارعين على بيع محصولهم لها من خلال تنفيذ خطوات تؤثر إيجاباً على الأنشطة المرافقة لعملية البيع مثل ضبط تكاليف النقل بشكل فعال وتقديم تسهيلات أكثر في عملية النقل خاصة لصغار المزارعين، وتقصير فترة الانتظار لتسليم المحصول من خلال تعزيز الإمكانيات الإدارية والبشرية المتوفرة، وتسليم مستحقات المزارعين مباشرة وذلك بتخفيف الإجراءات وإزالة العقبات الإدارية التي تحول دون ذلك، ويمكن أن تساهم المنظمات الدولية في تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لإجراء هذه الخطوات.

توصيات سياساتية

تشير نتائج هذه الدراسة التحليلية لكافة الأنشطة والفاعلين في كل مرحلة من مراحل إنتاج القمح إلى وجود معوقات مختلفة تؤثر سلباً على مردودية الإنتاج وبالتالي على استدامته. وقد أشار الأشخاص المفتاحيين بشكل مباشر إلى كثير من هذه المعوقات بما في ذلك ارتفاع أسعار السماد والبذار، وغياب الدعم الفني ولجان الإشراف الزراعي، وعدم وجود قروض مالية للمزارعين لدعم عملية الإنتاج، وبطء في صيانة شبكات المياه، والحاجة إلى معاملة لإنتاج السماد محلياً، وعدم توفر صوامع كبيرة نتيجة تضررها من الحرب، وهجرة الخبراء المهنية والعمال الزراعيين، وحضور ضعيف للمنظمات الدولية في مجال دعم إنتاج القمح في المنطقة، وغياب الرقابة والمتابعة لتنفيذ لقرارات الداعمة للمزارعين، والتأخر في دفع مستحقات المزارعين بعد تسليم المحصول.

تعتمد هيئة الاقتصاد والزراعة في الإدارة الذاتية عند تحديد سعر القمح على مناقشة الدراسات والمقترحات المقدمة من قبل الإدارات الذاتية والمدنية ولجان الاقتصاد والزراعة في مختلف المناطق، إلا أن العديد من المزارعين يعتبر أن عملية التسعير لا تقوم على أسس علمية واضحة وتتأثر بالآراء والمصالح الفردية للمشاركين، ولذلك يرى هؤلاء المزارعون أن على الإدارة أن تتبنى مستوى أعلى من الشفافية والتشاركية في تحديد سعر موحد للقمح إضافة إلى ضرورة الاعتماد أكثر على التقنيين والخبراء في هذا المجال. وفي إطار الفاعلين في حوكمة زراعة القمح، فإن الإدارة الذاتية تعتمد على القطاع الخاص بشكل واسع في تأمين مدخلات هذه الزراعة، إلا أن ذلك لا يترافق مع آليات رقابة أو تدخل فعالة تضبط الأسعار في السوق. أما بالنسبة للمنظمات الدولية، فإنها لا تقدم أي دعم فعال للإدارة الذاتية في عملية إنتاج القمح لأن أغلب هذه المنظمات لا تتعامل إلا مع الحكومات الرسمية أو منظمات غير حكومية مرخصة، ويمكن تجاوز هذا العائق أمام التعاون المباشر من خلال دعم وتسهيل الإدارة الذاتية لتأسيس وتفعيل مؤسسات مدنية غير حكومية مهتمة بالموضوع الزراعي في شمال شرق سوريا وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والمنظمات الدولية وبالتالي فتح قنوات التعاون غير المباشر بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية.

إن اعتماد جزء كبير من أبناء المنطقة المدروسة على زراعة القمح كمصدر رئيسي- للدخل إضافة إلى استراتيجية هذا المحصول ومساهمته بشكل كبير في توفير الأمن الغذائي، يجعل من الضروري العمل على تجاوز الاختناقات التي ذكرها الأشخاص المفتاحيين وتوصل إليها هذا البحث في كافة أنشطة سلسلة القيمة لمحصول القمح بما يحقق مصلحة المزارع واستدامة الإنتاج بكفاية ونوعية تنافسية، ويمكن تلخيص الإجراءات السياساتية والعملية التي يمكن تبنيها من قبل السلطات المحلية بالنقاط التالية:

تطوير وإصلاح النظام الضريبي المتعلق بريع الأراضي الزراعية بما يحقق عدالة أكبر للمزارعين الذين يعملون بأرضهم ولا يملكون غيرها كـ "وضع اليد"، فمثلاً يمكن استمرار الاتفاق بين المزارعين وملاك الأراضي كما هو على أن تفرض ضريبة محددة ومدروسة على حصة الملاك من القمح تستخدم لتقديم الدعم الفني والمالي لمزارعي القمح الذين لا يملكون ما يمكن اعتباره ميزة تنافسية في وسائل الإنتاج مثل أراض زراعية واسعة وذات إنتاجية مرتفعة.

التعاون مع الجهات الدولية ومراكز البحوث العالمية من أجل إنتاج وإكثار بذار محسنة لتغطية حاجة المزارعين وتقديم هذه البذار بالسعر المدعوم خاصة لصغار المزارعين، وبالتوازي يجب التعاون مع القطاع الخاص لبيعهم جزء من البذار المحسنة بسعر التكلفة والاتفاق معهم على بيع المزارعين بهامش ربح محدد مما يضبط عشوائية السوق ويساعد على استدامة الدعم.

العمل على تخفيف عبء أسعار السماد والأدوية الزراعية من خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة والمؤسسات الدولية لتقديم التدريب المناسب لكوادر الإدارة والمجتمع المدني مما يؤهلهم لمساعدة المزارعين في معرفة كمية ونوعية السماد والأدوية اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحديد المطلوب استيراده من الخارج وبالتالي تقدير

إجمالي التكلفة، ويمكن التعاون مع القطاع الخاص على استيراد المطلوب على أن يترافق ذلك مع تشديد الرقابة السعرية على السوق المحلي. وبالنسبة للسماذ يجب على المدى الطويل تخصيص الدعم والموارد لإنتاجه محلياً مما يساهم بتخفيض تكاليف الإنتاج والحد من الاعتماد على المستوردات.

دراسة تعديل سعر المحروقات المدعوم للمزارعين للوصول إلى سعر مستدام يغطي كامل حاجة المزارعين مما يساهم أيضاً بتخفيض سعر المحروقات في السوق نتيجة انخفاض الطلب عليها. ومن ناحية المياه، على الإدارة أن تلعب دور أكبر في تأمين استمرار عمل مضخات المياه لدى المزارعين إذ يمكن أن تعيد تفعيل قروض إصلاح المضخات كما يجب التعاون مع الجهات الدولية لإصلاح شبكات المياه وتطوير أبنية ري حديثة مما يزيد من إنتاجية الأرض.

تسهيل التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الدولية لتقديم دورات تأهيل فني وتقني للعمال الزراعيين والمنخرطين في العمل الزراعي. إضافة إلى عقد اتفاقات مع القطاع الخاص من أجل تأمين التجهيزات الزراعية وتأجيرها للمزارعين بهامش ربح مقبول، ويتوافق ذلك مع فرض رقابة فعالة على تكاليف العمال والتجهيزات الزراعية للالتزام بأسعار محددة.

ومن ناحية بيع القمح وتسويقه يمكن لأجهزة الإدارة وبالتعاون مع الخبرات المحلية والدولية أن تعمل على تخفيض تكاليف نقل محصول القمح إلى مراكز التسليم بشكل فعال وتقديم تسهيلات أكثر في هذا المجال خاصة لصغار المزارعين، كما عليها السعي لتنظيم عملية تسليم المحصول وبالتالي تخفيض فترة الانتظار وذلك من خلال تعزيز الإمكانيات الإدارية والبشرية المتوفرة، إضافة إلى تخفيف الإجراءات وإزالة العقبات التي تحول دون تسليم المستحقات المالية للمزارعين مباشرة.

إن المقترحات أعلاه تتطلب بيئة مؤسسية تتسم بالشفافية وسيادة القانون وتحتاج إلى وجود أدوات رقابة ومتابعة فعالة كما تتطلب مشاركة كافة الفاعلين في عملية التخطيط والتنفيذ بما في ذلك القطاع الخاص والمزارعين والجمعيات الزراعية. إن البيئة المؤسسية المناسبة تحفز الجهات الدولية على تقديم الدعم الفني والمالي اللازم كما تشجع مراكز البحوث العالمية على تقديم ما يلزم من مساعدة لزيادة إنتاجية أراض القمح وبالتالي مردوديتها على كافة الفاعلين وخاصة المزارعين. وتجدر الإشارة أن هناك إمكانية واسعة لزيادة الإنتاج إذ تشير البيانات الثانوية ومعلومات الأشخاص المفتاحيين أن وسطي إنتاج هكتار السقي في المنطقة المدروسة يبلغ حوالي 3 طن من القمح بينما يبلغ الوسطي في عدد من الدول المنتجة للقمح حوالي 4.5 طن 19 أي بزيادة قدرها 50% الأمر الذي يمكن أن يتيح زيادة الأرباح، ودعم مخزون القمح الاستراتيجي في المنطقة إضافة إلى إمكانية تصدير الفائض بالعملة الصعبة من خلال التعاون مع القطاع الخاص المحلي.

¹⁹ Purdy, R. and M. Langemeier (2018): "International Benchmarks for Wheat Production", *farmdoc daily* (8):124, Department of Agricultural and Consumer Economics, University of Illinois at Urbana-Champaign. Available at: <https://farmdocdaily.illinois.edu/2018/07/international-benchmarks-for-wheat-production.html>